# الخاتمة:

# خاتمة:

ما أثير حول مواقف و سلوكيات السياسة الخارجية الجزائرية خلال العشرية 2009/1999 واحتلالها مكانة واضحة في إستراتيجية النظام السياسي الجزائري يجعل تبيان أهميتها من عدمه، و سبر أغوارها أكثر من ضرورة، خصوصا أن الجزائر مرت بفترة عزلة و انعدام الأمن العام بشكل يسترعي الاهتمام بكافة المواضيع التي لها علاقة بمجريات الأحداث.

و لقد تعرضت الدراسة إلى إحدى المسائل المهمة في السياسة الخارجية الجزائرية وهي المتعلقة بالدور الإقليمي للجزائر، ولعل علاقة الجزائر ببلدان المغرب العربي و بالخصوص تونس والمملكة المغربية يتيح استنتاج الكثير من التفاصيل المهمة التي تتعلق بالسياسة الخارجية الجزائرية و النظام السياسي عموما.

ومن خلال هذا خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج النظرية والعملية تتمثل في:.

**أولا:** إن انعدام ضوابط منهجية لتحليل عمليات السياسة الخارجية الجزائرية و السياسات الخارجية لدول العالم الثالث عموما، يشكل عائقا أكاديميا يفرض مراجعته و محاولة ضبطه لان الاعتماد على احد المقتربات النظرية و التي قامت أساسا كبناء نظري لسياسات حكومات و دول متقدمة قائمة على بناء مؤسساتي تحكمه الشفافية و الروح الأكاديمية العقلانية في إدارة دفة الحكم عموما وما يتصل بالسياسة الخارجية بالخصوص.

**ثانيا:** إن عملية الإسقاط النظري تفرض وجود معطيات و مؤشرات ذات دلالة حقيقية نستطيع من خلالها تلافي التحليل المبني على منهجيات احتمالية تفترض وجود المؤشرات من عدمها و تترك المجال للتأويل غير المنطقي وغير العقلاني و هذا ما يتنافى وواقع الحال حيث أن المعلومات غير متوافرة لانغلاق النظام السياسي خصوصا فيما يتعلق بمسالة السياسة الخارجية و التي هي نظرا لتعقدها اشد ما تفرض وجود منطق تشاركي يكون أساسه وجود مراكز دراسات و بحوث علمية رصينة.

**ثالثا:** فيما يتعلق باقتراب الدور كمقترب تحليلي يمكن من فهم السياسة الخارجية الجزائرية الملاحظ انه يساعد كثيرا على استكشاف مسار السياسة الخارجية نظرا لارتباطه بجانب شخصي يتعلق بالبيئة النفسية لصانع السياسة الخارجية و هذا يعتبر أكثر من ضرورة في تحليل سياسات دول العالم الثالث كما انه يتعلق بجانب موضوعي حيث يقرن أداء السياسة الخارجية بعوامل موضوعية ويقيس مدى قدرة الدولة على أداء دور معين وفقا لمعطيات موضوعية.

**رابعا:** السياسة الخارجية الجزائرية طيلة الفترة 2009/1999 تجاه دول المغرب العربي ضبطها عمل بيروقراطي روتيني تتحكم فيه الاستراتيجيات التي سبق وان تم التعامل بها حيث انه فيما يتعلق بتونس فالتوافق بين النظامين يدفع إلى تعاون مكثف كان امنيا فترة التسعينات و تدعم بجوانب أخرى خصوصا منها الاقتصادية نظرا لعامل الوفرة المتاح لدى الجزائر أما المغرب فنتاج اختلاف الرؤى بين النظامين في قضايا عديدة أهمها قضية الصحراء الغربية و الحدود البرية أدت إلى حالة من الجمود في مسار التعاون بين البلدين.

**خامسا:** ما يتعلق بمفهوم المصلحة الوطنية وتحديد الأهداف الوطنية لدى صانع السياسة الخارجية الجزائرية فالمصلحة الوطنية الجزائرية مدركة وليست قائمة على منطق تشاركي يخضع لأصول ديمقراطية و يقوم على مبادئ الشفافية و حرية إبداء الرأي و لعل هذا ما يبرز انتفاء أي دراسة نقدية للسياسة الخارجية الجزائرية خصوصا فيما يتعلق بعلاقاتها بدول الجوار و التي تبرز أهميتها نظرا للآفاق المحدودة في إمكانية وجود سياسة خارجية فعالة تضمن مكانة دولية عالمية للجزائر تستطيع التأثير بها على ميزان القوى العالمي.

مما سبق و بناء على النتائج المستخلصة يمكن القول أن الجزائر بما تملكه من إمكانيات و تحويه من كفاءات لها القدرة على بناء سياسة خارجية فعالة تمكنها من المشاركة بقوة في رسم السياسات المتعلقة بالمجال الإقليمي المغاربي والعربي عموما، و المتوسطي و الإفريقي.